

Distr.: General  
3 December 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون  
البند 24 (ب) من جدول الأعمال

## القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

### تقرير اللجنة الثانية\*

المقرّر: السيد ديامان ديوم (السنغال)

### أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 24 من جدول الأعمال (انظر A/75/462، الفقرة 3). وبت في البند الفرعي (ب) في الجلسة السادسة المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/75/L.25 و A/C.2/75/L.50

- 2 - في الجلسة السادسة المعقودة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" (A/C.2/75/L.50)، قدّمه مقرّر اللجنة، ديامان ديوم (السنغال)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.25.
- 3 - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية.
- 4 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/75/L.50 (انظر الفقرة 7).
- 5 - وفي الجلسة السادسة أيضا، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان.
- 6 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/75/L.50، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/75/L.25 بسحبِهِ.

\* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرموز A/75/462 و A/75/462/Add.1 و A/75/462/Add.2 و A/75/462/Add.3.

(1) انظر A/C.2/75/SR.6.



## ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### التعاون في ميدان التنمية الصناعية

#### إن الجمعية العامة،

إن تشيير إلى قراراتها 108/49 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1994 و 170/51 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 و 177/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 187/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 243/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 249/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 215/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 231/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 175/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 225/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 235/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 242/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 247/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018،

وإن تشيير أيضاً إلى نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها،

وإن تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإن تؤكد من جديد أيضاً قرارها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومبادئه التوجيهية ومبادئه العامة، وقرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لتكثيف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030،

وإن تؤكد من جديد كذلك قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإنّ تسلّم** بأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والموارد والمعارف والقدرات الإبداعية الموجودة لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والمؤسسات الخيرية والبرلمانات والسلطات المحلية والمتطوعين وأصحاب المصلحة الآخرين سيكون لها دورٌ مهم من أجل حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، وتكميل الجهود الحكومية،

**وإنّ تؤكد من جديد** اتفاق باريس<sup>(1)</sup>، وإنّ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإنّ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(2)</sup> التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

**وإنّ تؤكد من جديد أيضا** الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر 2016<sup>(3)</sup>،

**وإنّ تحيط علما** بالوثائق الختامية التي تمخضت عنهما الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في نيروبي في عام 2016<sup>(4)</sup>،

**وإنّ تشير** إلى قرارها 293/70 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2016 بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)، الذي أكدت فيه الحاجة إلى أن تتخذ القارة الأفريقية إجراءات عاجلة لدعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام لأفريقيا من أجل إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة في خطة عام 2030،

**وإنّ تشير أيضا** إلى قرارها 233/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)، الذي شددت فيه على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة - في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلية - في القضاء على الفقر،

**وإنّ تشير كذلك** إلى الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي عقدت في أبو ظبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وإلى إعلان أبو ظبي<sup>(5)</sup>، وإلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي عُقدت في ليمّا في كانون الأول/ديسمبر 2013، وإلى إعلان ليمّا: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة<sup>(6)</sup>، الذي أعاد فيه المؤتمر

(1) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 256/71، المرفق.

(4) TD/519 و TD/519/Add.1 و TD/519/Add.2 و TD/519/Add.2/Corr.1.

(5) انظر GC.18/INF/4، القرار م ع-18/ق-1.

(6) انظر GC.15/INF/4، القرار م ع-15/ق-1.

العام التأكيد بشكل خاص على الولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة وحدد فيه الأسس لأعمالها المقبلة من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

**وإنّ تشير** إلى أن خطة عمل أديس أبابا أقرت، في جملة أمور، بالأهمية الحاسمة للتنمية الصناعية للبلدان النامية باعتبارها مصدرا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة،

**وإنّ تلاحظ** الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، الذي اعتمد في أيار/مايو 2011 في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(7)</sup>، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2014 في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(8)</sup>، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية<sup>(9)</sup>، وإنّ تسلّم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وبالحاجة إلى أمور منها تحسين التنسيق وزيادة جودة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزه،

**وإنّ تحيط علماً** بالإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل<sup>(10)</sup>، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قراره م ع-18/ق-9 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والمعنون "التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل"، وباستراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2019-2025، التي أقر بها المؤتمر العام في قراره م ع-18/ق-3 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019،

**وإنّ تلاحظ** أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تساهم بشكل فعال في تنفيذ خطة عام 2030، وأن تجمع على نحو متوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

**وإنّ تلاحظ بقلق بالغ** ما يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علاوة على ما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هم الأكثر تضرراً منها، وإنّ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً وللمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل، وإنّ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية قوامها الوحدة والتضامن وتجديد التعاون القائم على تعددية الأطراف،

**وإنّ يساورها بالغ القلق** من أن الاختلالات الخطيرة التي تلحقها جائحة كوفيد-19 بالمجتمعات، والاقتصادات، والعمالة، بما في ذلك عمل المرء لحسابه الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، والتجارة العالمية، وسلاسل الإمداد والسفر، وبالمنظّم الزراعية والصناعية والتجارية، تؤثر تأثيراً مدمراً في التنمية المستدامة

(7) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011 (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(8) القرار 15/69، المرفق.

(9) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(10) انظر GC.18/3، المقرر م ت ص-47/م-7.

والاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك في استئصال الفقر بجميع أشكاله ومظاهره، وسبل العيش، والقضاء على الجوع، والأمن الغذائي والتغذية، والتعليم، وإدارة النفايات بطرق سليمة بيئياً والحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما بالنسبة للفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وبخاصة في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تمر بحالات خاصة وأشدّ البلدان تضرراً من الجائحة، وتزيد من صعوبة إمكانية تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة،

**وإنّ تنوّه** بالتقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التنمية الصناعية، وتبحث فيها التصنيع في العصر الرقمي، والتغير الهيكلي والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من أجل تحسين إسهام الصناعة في الأنماط المستدامة من الإنتاج والاستهلاك، وفي الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الإنتاجية، والتكنولوجيا والابتكار، والكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الكفاءة في استخدام الطاقة، على سبيل المثال لا الحصر،

**وإنّ تكرّر تأكيد** حق كل بلد في تحديد استراتيجياته الإنمائية، وفقاً لأولوياته الوطنية وبما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك، وإنّ تشير إلى ما وقع من انسحابات من عضوية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأهمية أن تفي الدول الأعضاء التي عليها مبالغ متأخرة بالتزاماتها، والأثر المحتمل أن يلحقه ذلك بقدرة المنظمة على إنجاز أنشطتها، وإنّ تدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى أن تؤثّم الدعم الذي تقدمه والجهود الإنمائية التي تبذلها بحيث تتوجه نحو التنفيذ الكامل لخطة عام 2030،

**وإنّ تسلّم** بأهمية أن تبقى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على اتصال بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تشجعها على الانضمام إلى المنظمة، انطلاقاً من روح إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية من أجل التنمية المستدامة وبهدف تعزيز وسائل تنفيذ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف والغايات المترابطة ذات الصلة من خطة عام 2030،

**وإنّ تسلّم أيضاً** بأهمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في معالجة الأسباب الجذرية للفقر بتقديم الحلول لتحقيق أهداف من بينها إيجاد فرص العمل وتحقيق التنافسية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية، من خلال تعزيز ما تبذله من جهود في تشجيع التنمية الشاملة للجميع والمستدامة،

**وإنّ تشدّد** على الدور الحيوي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كجزء من استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشدّ البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وإنّ تشدّد كذلك على أن البلدان التي تشهد حالات نزاع تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص،

**وإنّ تسلّم** بتنوع السبل المؤدية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، وإنّ تسلّم، في هذا الصدد، بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته، وله الحق في تحديد مساراته الإنمائية والاستراتيجيات المناسبة له، وفقاً للقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، مع مراعاة الاختلافات في القدرات والاحتياجات والمستويات الإنمائية الوطنية، وفي إطار الاحترام الواجب للسياسات والأولويات الوطنية،

**وإذ تشير** إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بالضرورة القسوى لإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتتسم بالجودة وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار وتحقيق الغايات المترابطة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى،

**وإذ تؤكد** أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وفي إيجاد فرص العمل اللائق، بما يشمل الشباب، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، ومكافحة التلوث، وإقامة شبكات المعرفة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وإتاحة الطاقة النظيفة والأمنة والمستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والتصدي للتحديات والقضايا الرئيسية، مثل الفقر وتغير المناخ والتحويلات الديمغرافية وتزايد أوجه عدم المساواة،

**وإذ تؤكد أيضا** أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها،

**وإذ تشدد** على أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة لبناء وصون بنى تحتية صناعية قادرة على الصمود وتحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

**وإذ تسلّم** بالفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان من تحويل اقتصاداتها لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك بالعمل مع الشركاء لإدماج أو تنفيذ مفاهيم من قبيل الاقتصاد الدائري والصناعة 4,0 لتعزيز استدامة الأنشطة الصناعية ونظم التصنيع، وفقا للخطط والأولويات الوطنية،

**وإذ تسلّم أيضا** بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلّم أيضا في هذا الصدد بأن توافر بيئة مواتية على الصعيد الوطني أمر حيوي لحشد الموارد الوطنية وزيادة الإنتاجية وحفز الاستثمار الطويل الأجل والجيد وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة على نحو فعال من الاستثمار والمساعدة الدوليين وبأن الجهود الرامية إلى إيجاد تلك البيئة ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي،

**وإذ تشدد** على الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وإذ تؤكد في هذا الصدد مسؤولية الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عن استحداث ممارسات ونماذج جديدة للأعمال التجارية باعتماد حلول سوقية مبتكرة لحل المشاكل الاجتماعية والبيئية تكون شاملة للجميع، ومراعية للبيئة، وتحترم حقوق الإنسان، وتتيح فرصاً متساوية للنساء والشباب، وتسخر التكنولوجيات الرائدة التي تتسم بها الثورة الصناعية الجديدة وتتيح فرصاً للمجتمع، لكنها تثير أيضا شواغل، مثل مستقبل العمل وتفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وبالتالي تخلق حاجة إلى التنسيق الدولي وتبادل المعارف والدعم المحدد للأهداف،

**وإن تؤكد** أن ضمان التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يتطلب الأخذ بسياسات صناعية وبأطر مؤسسية متسقة يدعمها على النحو الواجب الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية الصناعية والتكنولوجيا النظيفة والإجراءات المتعلقة بتغيير المناخ والابتكار والتكنولوجيات البيئية وتنمية المهارات،

**وإن تشير** إلى إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا بموجب قرارها 313/69 وبإدخال الآلية طور التشغيل بموجب قرارها 1/70، وإن تتطلع إلى مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

**وإن تكرر تأكيد** التعهد بألا يترك الركب أحداً، وإن تؤكد من جديد إدراكها أن كرامة الإنسان أمر أساسي، ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب ومنفعة شرائح المجتمع كافة، وإن تجدد التزامها بالسعي للوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب،

- 1 - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(11)</sup>؛
- 2 - **تلاحظ مع التقدير** اعتماد إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2013، واعتماد إعلان أبو ظبي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛
- 3 - **تؤكد من جديد** الطابع الشامل غير القابل للتجزئة لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(12)</sup>، مع التسليم في الوقت نفسه بأن تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 4 - **تعترف** بالولاية الفريدة من نوعها المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وبالمساهمة المهمة التي يُتوقع أن تقدمها المنظمة، في إطار الشراكة مع غيرها من الكيانات والجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات وصناديق التمويل الإنمائي الجديدة المتعددة الأطراف، لتعزيز الشراكات والشبكات القائمة على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، ووفقاً لولاية كل منها، في دعم تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك جميع الأهداف والغايات ذات الصلة؛
- 5 - **تعترف أيضاً** بإسهام منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وسائر الكيانات المعنية، في تقديم الدعم اللازم للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وفقاً لولاية كل منها، في سبيل زيادة فعاليتها وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

6 - **تعترف كذلك** بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك أهداف وغايات التنمية المستدامة، حيث

(11) انظر: A/75/158.

(12) القرار 1/70.

تستطيع البلدان أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية تتوافر لها الاستمرارية الذاتية في إطار مستدام من الناحية البيئية باتباع سياسات وممارسات شاملة للجميع ومستدامة في مجال التنمية الصناعية؛

7 - **تؤكد** أهمية التعاون في مجال التنمية الصناعية وتعترف باستجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في التصدي للتأثير المباشر لجائحة كوفيد-19، من خلال توفير السلع الأساسية، وتيسير الحصول على الإمدادات الحيوية، بما في ذلك لفائدة المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وضمان أن تكون التدابير الطارئة التي تتخذ للتصدي لجائحة كوفيد-19، إذا اقتضت الضرورة ذلك، تدابير محددة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة، وألا تؤدي إلى وضع حواجز لا داعي لها أمام التجارة أو تعطيل سلاسل الإمداد على الصعيد العالمي، وأن تكون متنسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية<sup>(13)</sup>، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط مواتية، تشمل شروطاً ميسرة وتفضيلية، بالاتفاق المتبادل، والتمكين من إيجاد فرص العمل، بما في ذلك فرص العمل المستدامة، ودعم الابتكار والتحول الرقمي لتسخير كامل الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، وتبويب الإنتاج، وبناء القدرة على التصنيع وتكييف البنى التحتية، والانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وفقاً لخطة عام 2030، وتؤكد أهمية ذلك التعاون لإعادة البناء على نحو أفضل والسعي إلى التعافي الشامل للجميع والمرن والمستدام؛

8 - **تكرر تأكيد** السياسات والإجراءات والأهداف المبينة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(14)</sup> من أجل الاستثمار في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل النمو وفرص العمل، والموارد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتقاسم المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي؛

9 - **تعترف** بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية المستدامة؛

10 - **تشدد** على الفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من تكثيف جهودها لتمويل تنميتها عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التمويل، انطلاقاً من قطاع صناعي قوي وحيوي، بهدف إحداث أثر طويل الأجل من خلال اشتراك الجهات المحلية والوطنية والإقليمية في تحمل المسؤولية عن ذلك؛

11 - **تؤكد** أن كل بلد لا بد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الصناعية وأن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران لا غنى عنهما في عملية التنمية وأن السياسات والموارد والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور لا يمكن توفيقه حقه من التأكيد، وتؤكد أيضاً أن من الأهمية بمكان المحافظة على القدرة على تصميم السياسات الصناعية وتنفيذها بشكل فعال بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، والقيام، من خلال ذلك، بمراجعة الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية المتفق عليها، حسب الاقتضاء؛

12 - **تشير** إلى بدء عمل المنتدى العالمي للبنى التحتية في عام 2016، بقيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتشير كذلك إلى المنتدى الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في 13 تشرين

(13) انظر: بيان مشترك بشأن الأسواق المفتوحة وتدفق السلع الأساسية والاتصال بين سلاسل الإمداد (A/74/863، المرفق).

(14) القرار 313/69، المرفق.

الأول/أكتوبر 2018، وتتطلع إلى قيام تعاون في هذا الصدد لتمتين الصلات بين تطوير البنى التحتية والتصنيع الشامل للجميع والمستدام والابتكار؛

13 - **تشجيع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل، في حدود الولاية المنوطة بها، الترويج لأولوياتها الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الازدهار المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية وحماية البيئة وتقوية المعارف والمؤسسات، من خلال مهامها الأساسية الأربع، التي تشمل التعاون التقني، وخدمات الاستشارة والتحليل والبحوث في مجال السياسات، ومهام وضع القواعد والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة، وإقامة الشراكات من أجل نقل المعارف والتواصل والتعاون الصناعي؛

14 - **تشير مع التقدير** إلى مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، التي أطلقها زعماء مجموعة العشرين خلال مؤتمر القمة الذي عقده في هانغجو، الصين، في أيلول/سبتمبر 2016<sup>(15)</sup>، والتي تهدف إلى تعزيز إمكانات تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع لأفريقيا وأقل البلدان نمواً من خلال الخيارات الطوعية في مجال السياسات، وتتطلع إلى تنفيذها وتحث في الوقت نفسه مجموعة العشرين على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في أعمالها وكفالة أن تكون أي مبادرات تتخذها مجموعة العشرين مكتملة لمنظومة الأمم المتحدة ومعززة لها؛

15 - **تؤكد من جديد** أن المرأة تؤدي دوراً حاسماً في التنمية وتساهم في التحول الهيكلي، وهي مساهم رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة، وأن مشاركة المرأة الكاملة والفعالة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار والاقتصاد أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بشكل كبير، وأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، بما في ذلك في عمليات اتخاذ القرار، سوف يسهم إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

16 - **تشدد** على أن الجهود الوطنية ينبغي أن تلقى الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد وبيسر التجارة وبتبج الفرص للبلدان النامية التي تستهدف توسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، وتعزيز مشاركة وإدماج المؤسسات من البلدان النامية، بما فيها المؤسسات الصناعية البالغة الصغر والصغيرة، في سلاسل القيمة والأسواق العالمية، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع مراعاة الدعم المقدم للتنمية الصناعية وسلاسل القيمة على الصعيدين المحلي والإقليمي، حسب الاقتضاء؛

17 - **تشدد أيضاً** على ضرورة أن يساهم المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة؛

18 - **تؤكد** ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وتؤكد الأهمية البالغة التي تكتسبها العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات؛

(15) انظر A/71/380، المرفق.

- 19 - **تعترف** بأهمية دور القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة؛
- 20 - **تؤكد** أن وجود قطاع يتسم بالدينامية للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل الكثيرة التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص التفاوت في الدخل وإلى استحداث شبكات حماية اجتماعية، وكذلك إلى تقليص التفاوت داخل البلدان وفيما بينها؛
- 21 - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تنظيم حوارات عالمية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين كي تنشط المنظمة في القيام بدورها المهم في الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة وتعزيز الصلات بين إنشاء الهياكل الأساسية والابتكار من أجل تحقيق خطة عام 2030؛
- 22 - **تلاحظ** استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج؛
- 23 - **تؤكد** العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها محفلا عالميا لنشر المعارف وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية وتجارب التصنيع الناجحة وأفضل الممارسات في هذا المجال، وكذلك بشأن الاتجاهات والتحديات المستقبلية، من مثل مؤتمر القمة المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع الذي عُقد في أبو ظبي من 27 إلى 30 آذار/مارس 2017، ومنتدى فيينا للطاقة، ومؤتمر الصناعة الخضراء؛
- 24 - **تلاحظ** استضافة مؤتمر القمة المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع في إيكاتيرينبورغ، الاتحاد الروسي، في تموز/يوليه 2019، وعن طريق الإنترنت في أيلول/سبتمبر 2020، بهدف تعزيز أثر الابتكار وتكنولوجيات الثورة الصناعية الجديدة على قطاع التصنيع العالمي عن طريق نشر المعرفة وأفضل الممارسات والمعايير في جميع أنحاء العالم؛
- 25 - **تنوه** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم استخدام العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطني؛
- 26 - **تشجع** التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بوصفه آلية للتعاون الصناعي الدولي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز فرص العمل اللائق، بما في ذلك لصالح الشباب والنساء؛
- 27 - **ترحب** بقيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمواءمة إطار سياساتها المتوسط الأجل مع الدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ولا سيما على النحو المبين في القرار 279/72؛
- 28 - **تشير** إلى برامج الشراكة القطرية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي بدأت عملها بالفعل، باعتبارها نموذجا واعدة لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لدولها الأعضاء،

وتتطلع إلى مواصلة توسيع نطاقها لزيادة نطاق تغطيتها الجغرافية مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة بمختلف البلدان على النحو المنصوص عليه في إعلان لима؛

29 - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية المستدامة والأعمال التجارية الزراعية المستدامة التي تُحسن الأمن الغذائي وتقضي على الجوع وتوجد فرص عمل وتنسجم بجدواها الاقتصادية، وتشجع في هذا الصدد الجهات المانحة الجديدة على دعم العمل الفريد من نوعه الذي تقوم به المنظمة في هذه المناطق؛

30 - **تشجع** على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونقل التكنولوجيا ونشرها واستخدامها وفق شروط متفق عليها في سياق بناء المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

31 - **تشجع أيضاً** على توفير الدعم لاستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع وإدماج النساء والشباب في عملية التنمية؛

32 - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، وبما يتماشى مع أولوياتها الإنمائية، للارتقاء بمستوى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، عن طريق مساعدتها في بناء قدرات إنتاجية وتجارية مستدامة، بطرق منها دعم السياسات المتبعة في سياق إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وفي بناء قدرات مؤسسية لتعزيز الإنتاج السليم بيئياً والمستدام، بسبل منها برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة، والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة، واستعمال أشكال كفاءة ميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، ومن خلال التعاون المستمر مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على الطاقة النظيفة والأمنة والمستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالطاقة المتجددة والكفاءة في استعمال الطاقة؛

33 - **تشجع أيضاً** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مكاتب تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا ومراكز الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد ومراكز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومراكز التكنولوجيا الدولية، وعن طريق مبادراتها المعروفة بمبادرة "شبكات من أجل الرخاء"؛

34 - **تكرر تأكيد** أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والجوع، وإيجاد فرص العمل، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وتشير في هذا الصدد إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن إيجاد فرص عمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

35 - **تسلّم** بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ لديها، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات المهتمة والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج التقارير المتعلقة بتوافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

36 - **ترحب** بالدعم الذي توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(16)</sup> ومبادرة (تسريع) تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

37 - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية لدعم التنمية الصناعية عن طريق برامج التمويل، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على العمل بشكل وثيق مع مصارف التنمية الإقليمية بشأن تنفيذ استراتيجياتها الإقليمية، بما في ذلك مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن تنفيذ استراتيجية التصنيع لأفريقيا؛

38 - **تؤكد** أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والحد من أوجه اللامساواة وتحقيق التنمية المستدامة بوسائل شتى منها إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل؛

39 - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تواصل، في حدود ولايتها، الترويج لأولوياتها الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الازدهار المشترك والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، وحماية البيئة وتعزيز المعارف والمؤسسات، من خلال مهام التمكين الأربع التي تضطلع بها، والتي تضم التعاون التقني؛ والخدمات الاستشارية في مجالات التحليل والبحوث والسياسات؛ ومهام وضع القواعد والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة والتواصل والتعاون الصناعي، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقا لإطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2018-2021 ومع مراعاة خطة عام 2030 وغيرها من النتائج المتصلة بالتنمية في هذا الصدد؛

40 - **تؤكد** مجددا الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

41 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين بنداً فرعياً معنوناً "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى".

---